

جامعة العلوم الإسلامية العالمية



المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المؤتمر العلمي الدولي حول :

"الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي"

عمان – الأردن

٢٥-٢٦ ذو الحجة١٤٣١هـ/ ١-٢ كانون أول/ ديسمبر٢٠١٠

ورقة بحثية بعنوان:

جذور الأزمة المالية والاقتصادية وتجلياتها

محمد أبو حمور*

* دكتوراه في الاقتصاد والمالية من جامعة **Surry** في المملكة المتحدة، وزير المالية في المملكة الأردنية الهاشمية.

جذور الأزمة المالية والاقتصادية وتجلياتها

محمد أبو حمور*

الملخص:

أثبتت الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة الحاجة الملحة للتعاون الإقليمي. فبعد تريليونات الدولارات التي تم ضخها في أسواق رأس المال العالمية والإجراءات التي تم اتخاذها، تحسنت التوقعات بالنسبة للاقتصاد العالمي ولكن ببطء. حيث شهدت الاقتصاديات الناشئة انتعاشاً أكثر صلابة من الدول الصناعية.

وفي جميع الأحوال فان التحدي الأكبر الذي سيواجه الدول العربية في المرحلة القادمة ليس فقط الخروج من هذه الأزمة بأقل الأضرار الممكنة بل أيضاً قدرتها على الاستفادة من الانتعاش الاقتصادي العالمي المرتقب والاستمرار في تحقيق معدلات نمو مرتفعة والمحافظة عليه في ظل العولمة والتغيرات الاقتصادية والسياسية المتسارعة.

تعريف الأزمة المالية:

لا يوجد تعريف محدد للأزمة المالية، إلا أن معظم التعاريف الواردة في الدراسات والأبحاث تتفق على أن الأزمة المالية حالة من الاختلال العميق والاضطراب الحاد والمفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى[١]. كما تطلق الأزمة بصفة خاصة على الاضطرابات الناشئة عن اختلال التوازن بين قطاعي الإنتاج والاستهلاك. وتكمن الخطورة في الآثار الاقتصادية الناجمة عن الأزمة والمتمثلة بالانكماش والركود الاقتصادي والانخفاض في مستويات الاستثمار وحالة الذعر والحذر التي تصيب أسواق المال[٢].

جذور الأزمة المالية العالمية الحالية وتجلياتها:

تمتد جذور الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى عوامل متعددة ومتشابكة بعضها محلي والآخر خارجي تتعلق بطبيعة وهيكل الاقتصاد الأمريكي والإجراءات التي تم اتخاذها والأزمات التي مر بها حيث ما زالت هذه الأزمة التي ابتدأت قبل نحو ثلاث سنوات تقريبا تعتلي قمة الأزمات التي جابهت البلدان المتقدمة على وجه الخصوص نظراً لأبعادها السلبية على عملية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان وتهديدها لاستقرار النظام المالي والنقدي الدولي. وعلى الرغم من الجهود المتواصلة من جانب البلدان المتقدمة لمواجهة هذه الأزمة والتغلب عليها إلاّ أن هذه الأزمة خرجت عن نطاق سيطرة هذه البلدان عليها وقدرتهم على احتوائها وامتد أثرها إلى باقي دول العالم بسرعة كبيرة وذلك للتشابكات والمصالح التي تربط هذه الدول بعضها ببعض.

فعلى سبيل المثال يلاحظ المراقب لتسلسل حدوث الأزمات العالمية السابقة أن الاقتصاد الأمريكي قد تأثر بها بدرجات متفاوتة انعكست آثارها بشكل سلبي على حركة النشاط الاقتصادي ومستويات الاستثمار والإنتاج وهيئت الأرضية لحدوث أزمات جديدة فيه. فالاقتصاد الأمريكي واجه العديد من الأزمات التي سبقت الأزمة

---

* دكتوراه في الاقتصاد والمالية من جامعة Surry في المملكة المتحدة، وزير المالية في المملكة الأردنية الهاشمية.

١ حسن التخفي، القاموس الاقتصادي، بغداد ١٩٧٧، الأزمة الاقتصادية.

٢ د. عبد الله شحاته، الأزمة المالية: المفهوم والأسباب.

المالية والاقتصادية الأخيرة حيث كان للإجراءات التي يتم اتخاذها في كل مرحلة من مراحل الأزمة اثـــر بـــالغ في حصول الأزمات اللاحقة لها.

ومن هذه الأزمات والإجراءات السابقة التي كان لها تأثير في اندلاع الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة، التأثير السلبي لأزمة النمور الأسيوية التي حدثت في عام ١٩٩٧ وأزمة انهيار قطاع التكنولوجيا وشركـــــات الإنترنت في عامـــي ٢٠٠٠-٢٠٠١ والتي انعكست آثارها بشكل سلبي على تباطؤ النشاط الاقتصادي وتخفـــيض الإنتـــاج وتراجع معدلات الاستهلاك. وصدمة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط التي انعكست على انخفاض القـــوى الشـــرائية للمواطنين نتيجة لارتفاع أسعار المنتجات النفطية، بالإضافة إلى تخفيض أسعار الفائدة على القروض السكنية ورفع سقف الإقراض إلى أربعة أضعاف وبشكل مبالغ فيه في عام ٢٠٠٠ بهدف تحسين أداء الاقتصاد وتشجيع الأفـــراد على شراء وحدات سكنية. حيث ارتفعت ديون الأسر الأمريكية كنسبة من إجمالي الدخل السنوي مـــن ٨٠% في عام ١٩٩٩ إلى ٩٨% في عام ٢٠٠٠ [٣].

كما كان لأحداث الحادي عشر من أيلول وما تبعها من تخفيض في أسعار الفائدة على الدولار بمعدلات غير مسبوقة تأثير سلبي في عوائد الاستثمارات الأجنبية داخل الولايات المتحدة وخارجها فنتج عن ذلك وبشكل مباشر وفوري هروب مليارات الدولارات من الأموال المستثمرة من داخل أمريكا للخارج. بالإضافة إلى ذلـــك، كـــان لانخفاض أسعار الفائدة على الدولار انعكاسات سلبية على الاقتصاد الأمريكي حيث انخفضت ودائع البنوك وبالتالي قدرة البنوك على الإقراض من مواردها الذاتية.

وفي نهاية عام ٢٠٠٤ بدأت بوادر التباطؤ والركود الاقتصادي وأزمة السيولة وتزايد حجم الديون المتعثرة مـــن قروض الشركات الكبرى وقروض الأفراد بما في ذلك عقود الرهن العقاري. كما كان لضعف الإجراءات الرقابيـــة على البنوك التجارية والمؤسسات المالية أثر في ابتداع مشتقات مالية جديدة تتمثل باللجوء إلى إيجاد نـــوع مـــن التأمين يتحمل فيه المسؤولية طرف ثالث في حالة حدوث عجز عن السداد من قبل المقترض مقابل أن يحصل ذلك الطرف على دفعات منتظمة على غرار أقساط التأمين. حيث أطلق على هذه الفكرة (مقايضة الديون التي يعجـــز أصحابها عن السداد)[٤]، دون أن يرافق تبني هذه الآلية أية إجراءات رقابية أو توجيه من البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية. كما كان لسوء تقدير الولايات المتحدة لمخاطر الائتمان الممنوح وتوسعته بصورة غير طبيعيـــة دون الالتزام بشروط صندوق النقد الدولي وغياب رقابته سبب رئيسي للأزمة [٥].

وعلى قائمة الإجراءات المحلية التي تم اتخاذها وسبقت حدوث الأزمة المالية والاقتصادية العالمية يأتي الإفراط في منح التسهيلات الائتمانية إلى أشخاص لا يتمتعون بملاءة مالية عاليـــة أطلق عليهم اســـم No income No Job No Assist clients (NINJA) [٦]، بالإضافة إلى فرض البنوك أسعار فائدة مرتفعة تزيد بزيادة أسعار العقارات وقد تبع ذلك قيام البنوك بتحويل هذه القروض إلى سندات وبيعها إلى بنوك أجنبية وصناديق استثمارية عالمية. كمـــا كان احد الأسباب الرئيسية لاندلاع الأزمة عدم قدرة المقترضين على السداد، بالإضـــافة إلى تـــدخل الحكومـــة

[٣] عثمان صلاح محمد، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية، الطرق المؤدية إلى التعليم في مصر، ٢٠٠٨.
[٤] د.احمد عمر الراوي، الأزمة المالية الدولية، جذورها وتداعياتها على الفكر الرأسمالي، جريدة الصباح الاقتصادي ٢٠٠٩/٩/٥.
[٥] د. محمد أبو حمور، الأزمة المالية وأثرها على الأردن، جامعة اليرموك، ٢٠٠٩.
[٦] Giorgio Szegö "Our Regulation-Enhanced" Università di Roma, 2009.

الأمريكية لدعم وكفالة بعض المؤسسات الكبرى وإعلانها لخطط إنقاذ للمؤسسات والبنوك المتضررة إلى جانب انهيار بعض المؤسسات المالية وأسعار الأسهم والبورصة.

في المقابل أثرت التطورات في البيئة الاقتصادية الخارجية تأثيراً كبيراً في حدوث هذه الأزمة وامتدادها إلى بقية دول العالم. ومع تشابك الأسواق المالية العالمية وارتباطها ببعضها البعض وتأثر أسواق المال والمصارف في الدول المتقدمة بشكل رئيس ومباشر بالأحداث داخل الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تظهر بوادر هذه الأزمة وتداعياتها على أسواق المال في اقتصادات الدول الناشئة لتتحول بعدها إلى أزمة مالية واقتصادية عالمية تأثرت بها جميع اقتصادات العالم بشكل مباشر وغير مباشر وبنسب متفاوتة اختلفت حدتها من دولة إلى أخرى.

وبشكل عام فقد اعتمد مدى تأثر كل دولة بهذه الأزمة بشكل أساسي على مدى تنوع القاعدة الإنتاجية في هذه الدول ودرجة انكشافها على العالم الخارجي ومدى تنوع أسواقها التصديرية ونوعية الاستثمارات القائمة فيها. فكما هو معلوم فان الدولة التي تمتاز بتنوع قاعدتها الإنتاجية وتنخفض درجة انكشافها على العالم الخارجي وتتصف الاستثمارات الواردة إليها بأنها استثمارات مباشرة وطويلة الأجل ويعتبر اقتصادها آمنا ومناخها الاستثماري محفزاً وجاذباً للاستثمارات الخارجية والداخلية فقد كان أثر الأزمة فيها أقل بكثير من باقي الدول التي لا تتوفر فيها مثل هذه المعطيات.

ملامح الأزمة المالية العالمية وطبيعة النظام الرأسمالي:

يمتاز النظام الرأسمالي بعدة سمات رئيسة تتمثل بإفساح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار وإعطائه الحرية لاتخاذ قراراته الاقتصادية والمالية دون تدخل من الدولة، بالإضافة إلى أن الأسعار وكميات الإنتاج تتحدد بناء على قوى السوق. ومن السمات الأخرى التي يمتاز بها النظام الرأسمالي ما يطلق عليها بالدورة الاقتصادية. والدورة في النظام الرأسمالي تمر بأربع مراحل رئيسية تختلف الفترة الزمنية لكل مرحلة عن الأخرى.

وهذه المراحل هي مرحلة الأزمة التي تتميز بوجود فائض في إنتاج السلع ثم يتبعها مرحلة الكساد ومن ثم مرحلة الانتعاش وأخيرا مرحلة الازدهار. وترتبط كل دورة من الدورات الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بالمراحل التي تسبقها. حيث يكون لتغير هيكل الإنتاج وردود الفعل التي تبديها القوى الاقتصادية المختلفة أثر بالغ في مواجهة الأزمات التي يتعرض لها النظام. فعلى سبيل المثال: في مرحلتي الأزمة والركود يؤدي انخفاض الأسعار إلى زيادة الكميات المطلوبة من السلع، كما يؤدي انخفاض الإنتاج وتقليل العرض إلى زيادة الأسعار مرة أخرى لامتصاص فائض الطلب، في المقابل يؤدي انخفاض أسعار عناصر الإنتاج إلى زيادة الاستثمارات مما ينعكس على الايرادات والأرباح المتحققة، كما يؤدي انخفاض تكاليف الإنتاج إلى زيادة النشاط الاقتصادي ومن ثم وزيادة إنتاج السلع ليبدأ الانتقال تدريجياً من الأزمة والركود إلى التوسع والازدهار[٧]، حيث تعمل هذه القوى المتضادة على إعادة التوازن للسوق مرة أخرى.

[٧] مصطفى العبد الله، الموسوعة العربية، الأزمات والدورات الاقتصادية. www.arab-ency.com

النظام الرأسمالي والأزمات المالية:

لقد شهد النظام الرأسمالي منذ نشؤه حدوث عدة أزمات مالية واقتصادية في جميع أنحاء العالم. فالأزمات التي سبقت النظام الرأسمالي كانت تحمل طابعاً مختلفاً عن ما هو متعارف عليه حالياً. حيث كانت هذه الأزمات في السابق تحدث كنتيجة للكوارث الطبيعية والحروب. أما في الوقت الذي رافق نشوء النظام الرأسمالي، فاغلب الأزمات التي حدثت كانت مرتبطة بآلية السوق والحرية الممنوحة للأفراد والشركات. فعلى سبيل المثال فان الأزمة التي حصلت في عام ١٨٦٦ نتجت عن إفلاس عدد من البنوك عصفت باستقرار النظام المالي البريطاني باعتباره المركز المالي الأساسي للعالم آنذاك حيث تعد هذه الأزمة أقدم الأزمات المالية التي شهدها النظام الرأسمالي. كما حدثت أزمات مالية حادة في أوربا في بداية القرن العشرين ترتبت عليها الحرب العالمية الأولى.

أما أشهر الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي فقد حدثت في عام ١٩٢٩ وبما يعرف بأزمة الكساد الكبير حيث فقدت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية الكثير من قيمتها حيث تجاوز الانخفاض في مؤشر Dow-Jones أكثر من ٨٠% من قيمته مقارنة بأعلى قيمة وصلها في تلك الفترة.

تبع ذلك أزمة الديون العالمية مع بداية الثمانينات من القرن العشرين والتي نتجت عن توسع البنوك التجارية في إقراض دول العالم الثالث. وقد اقترنت حركة التوسع في الإقراض بتعثر تلك الحكومات وإعلان الدول المدينة عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون وخدمتها، كما فعلت المكسيك في العام ١٩٨٢ وتبعها عدد من الدول الأخرى.

وتواصل حدوث الأزمات المالية حيث انهارت بورصة لندن في أكتوبر ١٩٨٧ وتبعها في منتصف التسعينات أزمة النمور الأسيوية التي عصفت ببلدان شرق آسيا وتلاها أيضا أزمة فقاعات شركات الانترنت في عام ٢٠٠٠ والأزمة التي رافقت أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ الشهيرة في الولايات المتحدة الأمريكية[٨]. ومؤخرًا حدوث الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

بشكل عام، فقد بقي تأثير هذه الأزمات محدود على المستوى المحلي والإقليمي دون أن يكون لها تأثير عالمي كما هو الحال في الأزمة المالية العالمية الحالية التي امتدت آثارها لتشمل العالم بأسره. حيث تشير الدراسات إلى أن تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في الاقتصاد الأوروبي يعتبر الأسوء منذ أزمة الكساد الكبير في عام ١٩٢٩ نظراً لحالة الركود التي أصابته وتراجع معدل النمو الاقتصادي بنسبة ٤%.

إلا أن الأزمات المالية السابقة تتشابه مع الأزمة الحالية من حيث الأعراض التي سبقت حدوث كل منها مثل النمو السريع في الائتمان ومنح قروض مرتفعة المخاطر وتوافر السيولة الفائضة وارتفاع أسعار الأصول وحدوث ظاهرة الفقاعه (Bubble)[٩] في بعض القطاعات الاقتصادية الريادية وخاصة في قطاع العقارات.[١٠] ومن نقاط التشابه التي يمكن ملاحظتها بين هذه الأزمة والأزمات السابقة ما يلي:

- **المضاربة**: يعتبر عامل المضاربة عاملاً مشتركاً يربط بين الأزمات المالية المختلفة الأسباب، فالمضاربة التي حدثت في بورصة نيويورك خلال فترة الكساد الكبير في عام ١٩٢٩، هي نفسها التي أدت إلى أحداث الاثنين الأسود في عام ١٩٨٧ وهي ذاتها التي عصفت بدول أمريكا اللاتينية والدول الأسيوية في منتصف

[٨] د. عبد الله شحاته، الأزمة المالية: المفهوم والأسباب www.pidegypt.org/download/forum/azma.doc
[٩] تعرف ظاهرة الفقاعة (Bubble) على أنها الارتفاع في الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة وعلى نحو ارتفاع غير مبرر. وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل.
[١٠] Economic Crisis in Europe: Causes, Consequences and Responses European Economy, 7,2009

التسعينات. على الرغم من أن جذور الأزمتين مختلفتين حيث نتجت الأولى عن تراكم المديونية الخارجية بينما نجمت الأخيرة عن هروب رؤوس الأموال الساخنة قصيرة الأجل[١١].

- **أسعار الصرف**: لقد نجمت الأزمات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة من القرن العشرين وتحديداً منذ الثمانينات، نتيجة التخلي عن نظام أسعار الصرف الثابتة وقاعدة الذهب النقدية تزامناً مع ازدهار حركة التجارة الخارجية وحرية انتقال رؤوس الأموال.
- **البنوك العالمية**: على الرغم من اختلاف الدور الذي لعبته البنوك في كل أزمة إلا انه كان لها دور كبير في حدوث الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، كما كان لها دور أيضاً خلال حدوث الأزمة المالية في الدول اللاتينية والآسيوية وفي الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٥ المتعلقة بالمؤسسات الادخارية الأمريكية (Saving and Loans Association)[١٢].
- **التوسع في الإقراض وارتفاع أسعار الفائدة**: كان للتوسع في الإقراض العقاري والدخول في منافسة مع البنوك التجارية لجذب أكبر عدد من المقترضين دور رئيس في حدوث أزمة عام ١٩٨٥. كما كان لتحرير القيود والقواعد المنظمة لأداء هذه البنوك أثره في الانهيار السريع وإفلاس العديد من البنوك. بالإضافة إلى ذلك ارتفعت أسعار الفائدة المدينة وتعثر سداد القروض العقارية من قبل البنوك الادخارية إزاء البنوك التجارية الدائنة لها من الأمور التي تتشابه بها هذه الأزمات[١٣].
- **الاستثمارات ورؤوس الأموال قصيرة الأجل**: تركزت أسباب الأزمات التي امتدت منذ عام ١٩٩٧ وحتى عام 1999 في الدول الأسيوية في انتقال رؤوس الأموال التي تبحث عن مجالات استثمار قصيرة الأجل لتحقيق أرباح مرتفعة وسريعة في المضاربة بالأسهم والسندات. ومع تحركات أسعار الفائدة صعوداً، وبخاصة في الولايات المتحدة خرج الكثير من الاستثمارات قصيرة الأجل من السندات والأوراق الحكومية للاستثمار في السندات الأمريكية باعتبارها الملاذ الآمن[١٤].
- **ارتفاع الأسعار**: غالبية الأزمات المالية التي حدثت سبقها حصول بعض الظواهر المشتركة مثل الارتفاع في أسعار السلع والنفط والأصول والتوسع في منح التسهيلات المالية والائتمانية وزيادة وتيرة النشاط الاقتصادي. كما أن معظم هذه الأزمات بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من أن الأسباب الكامنة وراء الأزمة الأخيرة كانت أكثر تعقيداً وأكثر شمولاً، وانتشرت في جميع أنحاء العالم إلا أن تأثيرها في الاقتصاد العالمي كان الأكثر عمقاً.

لقد كشفت الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي في أواخر عام ٢٠٠٨، بوضوح عن العلاقة الوثيقة بين طبيعة النظام الرأسمالي وتدخل الدولة بمفهومه الشامل. فطبيعة النظام الرأسمالي بحد ذاته ترفض تدخل الدولة وتعطي الحرية للأفراد والشركات في تحديد الأسعار والإنتاج بناء على قوى السوق. وعلى الرغم من توقع العديد من المفكرين الاقتصاديين بانهيار وانتهاء النظام الرأسمالي، إلا أنه يلاحظ بأن التطورات التي شهدها هذا

---

[١١] نزيرة الأفندي، الأزمة المالية العالمية رؤية مقارنة، السياسة الدولية، عدد ١٧٥، ٢٠٠٩.
[١٢] نزيرة الأفندي، مرجع سابق.
[١٣] المرجع السابق.
[١٤] Claessens, S., The New International Financial Architecture, Center of Economic Policy and Research, London, PP-30 2008.

النظام وقدرته على مواجهة الأزمات الدورية التي مر بها وتكيفه معها قد أكسبته قوة اكبر في كل مرة عن سابقتها. ففي كل مرة يواجه فيها النظام الرأسمالي أزمة كان يتم اتخاذ إجراءات تخفف من حدة الأزمة لتستمر الدورة الاقتصادية ليدخل بعدها الاقتصاد مرحلة التوسع والانتعاش من جديد مما يزيل اي شك حول قدرة هذا النظام على الاستمرار والتطور.

الإجراءات التي تم اتخاذها لمواجهة الأزمة المالية العالمية:

في إطار الخروج من الأزمة قامت العديد من الدول باتخاذ إجراءات مالية تحفيزية من جهة، وإجراءات تقشفية من جهة أخرى. فعلى جانب الإجراءات التحفيزية للاقتصاد فقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات مثل تخفيض الضرائب على أرباح الشركات ومنح إعفاءات للأفراد من الضرائب وتمديد فترة الإعفاءات الضريبية لقطاعات الأعمال والصناعات الرئيسة وإعفاء أرباح الأسهم من الضرائب وتخفيض ضريبة القيمة المضافة وتخصيص مبالغ ضخمة للإنفاق على مشاريع البنية التحتية وتوفير فرص العمل وحفز النمو الاقتصادي وشراء سندات وقروض الرهن العقاري وضمان الودائع.

والمفارقة الغريبة في هذه الإجراءات التي نفذتها غالبية الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة لمواجهة الأزمة تتعارض مع ما تنادي به دائماً من حرية القطاع المالي. حيث بات خيار تدخل الدولة ومساعدة الشركات والمؤسسات الخاصة أحد الحلول التي اتبعتها هذه الدول للمحافظة على أمنها القومي. فعلى سبيل المثال قامت الحكومة الأمريكية بتأميم كل من مؤسسة Fannie Mea ومؤسسة Freddie Mac وهما من أكبر مؤسسات القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر تموز من عام ٢٠٠٨. كما قامت بإنقاذ شركة التأمين الكبرى (AIG) مقابل امتلاك الحكومة لحصة تبلغ حوالي ٨٠% من الشركة.

و لم يختلف الأمر كثيراً في أوروبا، حيث قامت الحكومة بتأميم عدد من البنوك والمؤسسات المالية الأوربية. فقد شهد أيلول من عام ٢٠٠٨ تأميم مؤسسة Bradford & Bingley، أكبر مؤسسات القروض العقارية في بريطانيا، كذلك قامت حكومة أيسلندا بشراء حصة ٧٥% من مؤسسة Glitnir Bank، ثالث أكبر مؤسسة إقراض في ايسلندا[١٥].

وفي المجمل، فقد كان للإجراءات الحكومية والمبادرات والتدابير المتخذة في هذه الدول دور كبير في التخفيف من شدة الآثار السلبية لهذه الأزمة، حيث اعتمدت هذه الدول على اتخاذ إجراءات وتدابير قصيرة المدى لحفز الطلب المحلي وزيادة الاستثمار وضمان الودائع في المؤسسات المصرفية، وخفض أسعار الفائدة لتنشيط الأسواق المحلية. وعلى الرغم من الجهود المتواصلة من جانب الدول المتقدمة لمواجهة الأزمة المالية العالمية والتغلب عليها إلاّ أن آثار هذه الأزمة فاقت نطاق سيطرة هذه الدول عليها. أما على جانب الإجراءات التقشفية فقد تم اتخاذ إجراءات قاسية لخفض عجز الموازنة والمديونية من خلال تخفيض الرواتب والأجور والنفقات الجارية من جهة وزيادة الضرائب من جهة أخرى.

---

[١٥] د. عبد الله شحاته، الأزمة المالية: المفهوم والأسبابwww.pidegypt.org/download/forum/azma.doc

آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ونتائجها:

بعد الاستعراض السريع للملامح العامة التي اتسمت بها الأزمات السابقة، وعلى الرغم من الاختلاف في هياكل الاقتصاد ودرجة الترابط والتشابك بين دول العالم وطبيعة الابتكار المالي وحالة التكنولوجيا والمؤسسات ودرجة الانفتاح والسياسات الاقتصادية بين الدول، يلاحظ أن تركز أغلب هذه الأزمات كان في مجال البنوك والقطاع المصرفي مما عمق من حدتها ووسع من دائرتها في ظل عولمة وترابط النشاط المصرفي والاستثماري للبنوك الأمريكية مع باقي البنوك في دول العالم.

لقد كان لانتقال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في الدول المتقدمة من أسواق رأس المال إلى القطاع الحقيقي آثاراً سلبية استدعت هذه الدول إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة هذه الأزمة من خلال التدخل المباشر بشراء القروض المتعثرة وضخ مبالغ طائلة في أسواقها. وعلى الرغم من الإجراءات التي تم اتخاذها على مستوى دول العالم بشكل جماعي أو فردي فقد أفرزت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أثاراً سلبية عديدة على كافة الدول ومؤشراتها الاقتصادية الحيوية والتي من أبرزها، ما يلي:

أولاً: النمو الاقتصادي:

شهد الاقتصاد العالمي تباطؤا كبيرا في نموه خلال عام ٢٠٠٩ نتيجة لهذه الأزمة. حيث تشير التقارير الدولية إلى أن نمو الاقتصاد العالمي قد تراجع بنسبة ٣,٢% كما انه من المتوقع أن يتباطأ النمو بشكل كبير في الصين والهند وباقي الدول الأسيوية. حيث تشير أحدث التقارير الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٩ إلى أن اقتصاديات الدول المتقدمة قد حققت نمو سلبيا بلغت نسبته ٣,٢%. في حين حققت الدول الناشئة ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نموا بنسبة ٢,٥% و ٢,٠% على التوالي لنفس الفترة [١٦].

ثانياً: الاستثمارات الأجنبية:

يشير تقرير البنك الدولي إلى انخفاض التدفقات الاستثمارية إلى الدول النامية بحوالي ٦٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ بعد أن وصلت إلى مستويات قياسية بلغت١,١ تريليون دولار في عام ٢٠٠٧ مما انعكس ذلك على تراجع حركة النشاط الاقتصادي وعدد المشاريع الاستثمارية المنفذة [١٧].

ثالثاً: التجارة الخارجية:

تراجع حجم التجارة العالمية بدرجة كبيرة بلغت ١٤,٤% في عام ٢٠٠٩، حيث كان لانخفاض الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية أثر بالغ في تخفيض فاتورة المستوردات الأمر الذي أدى إلى تحسن الحساب الجاري. في المقابل أدى انخفاض الطلب في البلدان المتقدمة إلى تراجع حجم صادرات البلدان النامية والتأثير على موازين مدفوعاتها.

رابعاً: معدلات الفقر والبطالة

يشير تقرير البنك الدولي الصادر في عام ٢٠١٠ إلى أن هذه الأزمة أدت إلى آثار تراكمية خطيرة على أوضاع الفقر، إذ من المتوقع وفقاً لأحدث البيانات التحليلية التي أوردها التقرير أن يرتفع عدد الفقراء إلى ٦٤ مليون شخص آخر بنهاية عام ٢٠١٠ مقارنة بما سيكون عليه الحال لو لم تقع الأزمة[١٨]. كما يشير تقرير منظمة العمل

[١٦] تقرير صندوق النقد الدولي، ٢٠١٠

[١٧] مرجع سابق، تقرير البنك الدولي، ٢٠١٠.

[١٨] البنك الدولي، الآفاق الاقتصادية العالمية ٢٠١٠: الأزمة والتمويل والنمو، تشرين أول ٢٠١٠.

الدولية إلى أن الأزمة أسهمت في ارتفاع معدلات البطالة حيث ارتفع عدد العاطلين عن العمل في العالم إلى ٢١٠ مليون شخص وبزيادة قدرها ٣٤ مليونا عن عام ٢٠٠٧[١٩].

خامساً: العجز المالي والمديونية:

في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ارتفعت مستويات العجز المالي لدول العالم من ٠,٣% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٦,٧% في عام ٢٠٠٩. أما في دول مجموعة السبعة فبلغ العجز المالي لها في عام ٢٠٠٩ نحو ٨,٨% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة ١,١% في عام ٢٠٠٧. وفيما يتعلق بمستويات الدين العام في البلدان المتقدمة لمجموعة العشرين فقد ارتفع من نحو ٧٢,٩% في عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٩٠,٦% في عام ٢٠٠٩[٢٠].

سادساً: المساعدات الخارجية:

أدت الأزمة المالية إلى انخفاض حجم المساعدات المقدمة من الدول الصناعية للدول النامية بسبب التركيز على خطط الإنقاذ التي نفذتها هذه الدول مما اثر سلباً على حجم المساعدات التنموية الموجهة للدول النامية وزيادة المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها، من فقر وجوع وبطالة وتردي الخدمات الصحية والتعليمية [٢١].

سابعاً: تحويلات العاملين:

تعتبر تحويلات العاملين من العناصر الأساسية في ميزان المدفوعات لمختلف البلدان في العالم، كما تتجاوز قيمة تدفقات تحويلات العاملين قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في معظم البلدان الفقيرة وتشكل أكثر من ٥٠% من الناتج المحلي لبعض البلدان. ويشير تقرير البنك الدولي إلى أن تحويلات العاملين للدول النامية قد انخفضت بنسبة ٦% في عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ٣١٦ مليار دولار[٢٢].

دور المؤسسات المالية الدولية للحد من آثار الأزمة وانتشارها:

أظهرت مختلف الأطراف من بنوك مركزية ومؤسسات مالية ونقدية دولية تفاعلاً واضحاً في مواجهة المشاكل المالية والنقدية العالمية والمساعدة في وضع خطط الإنقاذ والتحفيز من جهة، وإعطاء دور أكبر للدول النامية والناشئة في تصميم الاستراتيجيات والسياسات وإصلاح النظام المالي الدولي من جهة أخرى.

ونظراً للآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الصعيد العالمي فقد أسفرت هذه الأزمة عن أزمات مالية أخرى مثل أزمة ديون دبي وأزمة الديون السيادية في أوروبا وبدا واضحاً أن المشاكل التي تواجهها الدول الأوروبية مثل اليونان وايرلندا والبرتغال واسبانيا وايطاليا من ارتفاع في عجز الموازنة العامة وارتفاع في ديونها تتطلب اتخاذ تدابير تقشفية من شأنها المساهمة في تخفيف تداعيات الأزمة. كما أن هناك تخوف واضح من امتداد هذه الأزمة إلى دول أوروبية أخرى الأمر الذي دفع بالاتحاد الأوروبي ومؤخرا دول الـ G20 إلى اتخاذ تدابير تقشفية على خلاف التدابير السابقة للسياستين المالية والنقدية والتي اتصفت بكونهما سياسات توسعية[٢٣].

[١٩] مؤتمر العمل الدولي، الانتعاش والنمو بالترافق مع العمل اللائق، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

[٢٠] IMF, Navigating the Fiscal Challenges Ahead World Economic and Financial Surveys, May,2010

[٢١] منظمة المؤتمر الإسلامي، الأزمة المالية العالمية، ٢٠٠٩.

[٢٢] Migration and Remittances, Development prospects Brief, World Bank, April, 2010.

[٢٣] Basel Committee, Response to the Financial Crisis: Report to the G20, Bank for International Settlements, 2010.

إن البرامج التقشفية التي اتخذتها هذه الدول للتخفيف من تداعيات الأزمة المالية/ أزمة الديون السيادية تمثلت بمجموعة من الإجراءات يمكن تلخيصها بتخفيض الرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية ورفع سن التقاعد وزيادة ضرائب المبيعات/ القيمة المضافة على السلع الكمالية وتخفيض الإنفاق الرأسمالي وغيرها من الإجراءات التي تهدف إلى الحد من عجز الموازنة العامة بالتالي تخفيض الدين العام.

ولعل أبرز الإجراءات التي قامت بها المؤسسات الدولية في هذا المجال هي حزمة الإصلاحات التي أعلنها البنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي تشمل إجراء زيادة إجمالية في رأسماله بقيمة ٨٦,٢ مليار دولار وزيادة قيمة القروض وإصلاح آجال استحقاق القروض بالإضافة إلى رفع حقوق التصويت إلى ٤٧,٢% للدول النامية[٢٤]. كما قام البنك بإطلاق مبادرات وأدوات خاصة منها تمويل التجارة والتمويل الأصغر والديون المتعثرة. أما بخصوص صندوق النقد الدولي فقد تم إجراء إصلاحات تتعلق بأدوات الإقراض تشمل إنشاء خط الائتمان المرن وتأسيس خط الائتمان الطارئ. بالإضافة إلى زيادة حصص التصويت لدول الاقتصاديات الناشئة والدول قليلة التمثيل بأكثر من 6%. كما قامت مجموعة دول G20 خلال اجتماعات وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية بالاتفاق على الالتزام بإكمال عملية الإصلاحات المالية والتشريعية والمساهمة في الانتعاش الاقتصادي بواسطة إتباع سياسات نقدية تكفل تحقيق الاستقرار السعري وضمان النمو الاقتصادي وإتباع سياسات سعر صرف تخضع لقوى السوق وبما يعكس الأسس الاقتصادية للدول ويحد من إجراءات تخفيض قيمة العملات وتخفيض الاختلالات الكبرى في موازين التجارة الخارجية[٢٥].

ومع تفاقم الآثار السلبية للازمة وما سببته من مصاعب واضطرابات مالية واقتصادية واجتماعية تدخلت المؤسسات المالية الدولية لإيجاد حلول للازمة لاستعادة التوازن في النظام النقدي والمالي العالمي من خلال خطط الإنقاذ والتحفيز التي قامت بها. علما بأن العديد من الدول المتقدمة قد قامت بإجراء إصلاحات هيكلية في نظمها المالية والاقتصادية والاجتماعية نظراً لأن هذه الأزمة كشفت عن اختلالات في هياكل هذه الدول. كما ساعدت الموارد المالية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي العديد من الدول في الاستفادة من هذه الموارد في ظل ارتفاع النفقات ونقص السيولة. ومن جانب آخر أكدت منظمة التجارة العالمية من خلال المؤتمرات والندوات التي عقدتها على المستوى الدولي على أهمية بذل المزيد من الجهود لدعم النشاطات التجارية في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والحد من الإجراءات الحمائية وذلك على اعتبار أن التجارة تعتبر أحد المقومات الضرورية للخروج من الأزمة. كما قامت المنظمة بتقديم مساعدة للبلدان النامية في مجالات دعم تمويل التجارة و ضمان وصول المساعدات للتجارة التي تتركز في بناء القدرة التجارية للدول النامية[٢٦].

وفي المجمل، فإنه يمكن القول بأنه وعلى الرغم من هذه المساعي والمبادرات الدولية المكثفة التي اتسع نطاقها خلال السنوات الأخيرة لإيجاد حلول تساهم في التخفيف من حدة الأزمة المالية العالمية فلا زالت النتائج الإيجابية لهذه المساعي والمبادرات محصورة في نطاق ضيق ومحدود. ومن المرجح أن الأزمة المالية ستسفر عن درجة من تدخل الدولة أكبر مما كان سائداً قبل الأزمة كضرورة تفرضها مطالب اقتصادية واجتماعية قوية، ولابد أن درجة

[٢٤] مرجع سابق البنك الدولي، التقرير السنوي ٢٠١٠.
[٢٥] صندوق النقد الدولي، .www.imf.org
[٢٦] باسكال لامي، مواجهة الأزمة المالية العالمية، موقع الجزيرة الإخباري.

التدخل المطلوبة ستختلف من دولة لأخرى، بحسب مرحلة نموها الاقتصادي، ومدى عمق مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية، ومدى طموحها إلى تحقيق تقدم اقتصادي سريع.

الأزمة المالية واقتصاديات الدول العربية

تختلف الآثار التي انعكست على الدول العربية جراء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من دولة إلى أخرى نظراً لاختلاف الهيكل الاقتصادي لكل دولة وطبيعة صادراتها أو مستورداتها ومدى انفتاحها وانكشافها للعالم الخارجي. فالدول المصدرة للنفط شهدت تراجعاً في عائداتها النفطية وتدهوراً في أسواقها المالية، مما دفع حكومات هذه الدول إلى مراجعة خططها الاستثمارية والتنموية بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط عقب الأزمة وإلى ضخ أموال كثيرة في المشاريع التي تنفذها للحفاظ على وتيرة النشاط الاقتصادي، كما تأثرت الصناديق السيادية لهذه الدول بهذه الأزمة وحققت خسائر فادحة مما انعكس سلباً على المشاريع الاستثمارية التي تنفذها هذه الصناديق في الدول العربية. أما الدول المستوردة للنفط فقد عانت أيضا من تراجع صادراتها وانخفاض المساعدات والاستثمارات وتحويلات العاملين المتدفقة إليها مما انعكس سلباً على تراجع حركة نشاطها الاقتصادي.

وبشكل عام، تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تضم الدول العربية أقل المناطق تأثراً بالأزمة مقارنة بالمناطق الأخرى، حيث تباطأ نمو الناتج المحلي بصفة عامة إلى ٢,٩% في عام ٢٠٠٩. أما البلدان المصدرة للنفط، فقد تراجع معدل النمو فيها ليصل إلى ١,٦%، ليعكس قيود الإنتاج، وتراجع الإيرادات النفطية. وعلى الرغم من الانحسار التدريجي للتدابير وخطط التحفيز، إلا أن التحسن المتوقع في جوانب الإنفاق الاستهلاكي والرأسمالي سيشكل ركيزة أكثر ثباتاً للنمو في المستقبل لهذه الدول[٢٧].

الأزمة المالية العالمية والاقتصاد الإسلامي

عند الحديث عن الأزمة المالية العالمية، لابد من الحديث عن الاقتصاد الإسلامي وكيفية تعامله معها. لقد شهدت البيئة المصرفية والمالية العالمية تطورات وتبدلات ملحوظة ومتسارعة خلال السنوات الأخيرة منذ نشأتها قبل حوالي ٤٠ عاماً وقد أثبتت هذه الصناعة حضوراً متميزاً وتطورت من تجارب فردية متناثرة هنا وهناك إلى أن أصبحت تشكل جزءاً مهما ورئيسياً من النظام المصرفي العالمي.

وقد شهدت المصارف الإسلامية نمواً سنوياً بنسب تراوحت بين ١٠% إلى ١٥% وهي نسب فاقت نسب النمو التي حققتها المصارف التقليدية، وزاد عدد هذه المصارف عن ٣٠٠ مصرف في أكثر من ٥٠ دولة، وكذلك هنالك أكثر من ٢٥٠ صندوق استثماري يعمل وفق الشريعة الإسلامية، وتقدر موجودات المصارف الإسلامية بحوالي ٨٥٠ مليار دولار، وأصبح للمصارف الإسلامية معايير وضوابط تحكم وتنظم سير أعمالها[٢٨].

كما نجحت المصارف الإسلامية في حشد مبالغ كبيرة، فلديها قاعدة ودائع تزيد عن ٢٠٠ مليار دولار، ومحفظة استثمارات مالية تفوق ٤٠٠ مليار دولار، وقاعدة رأسمالية يبلغ مقدارها حوالي ١٤ مليار دولار أمريكي، كما يتوقع أن تكون المصارف الإسلامية مسئولة عن إدارة ما بين ٤٠% إلى ٥٠% من إجمالي مدخرات العالم

[٢٧] المرجع السابق.
[٢٨] خالد الزبيدي، دور الصيرفة الإسلامية في التنمية، جريدة الدستور ٢٠١٠/١١/٧.

الإسلامي خلال السنوات العشر المقبلة، خاصة بعد اتجاه العديد من المصارف التقليدية العريقة لفتح فروع أو نوافذ إسلامية حتى لا تخسر بعض العملاء مع تزايد الطلب على خدمات المصارف الإسلامية.

ويجمع الخبراء على أن المصارف الإسلامية، إذا ما تم مقارنتها بالبنوك التقليدية، استطاعت أن تكون بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية التي عصفت في العديد من دول العالم والتي أدت إلى تغييب عدد غير قليل من أبرز البنوك الاستثمارية الدولية عن الساحة المصرفية، وإلى تجاوز خسائر المصارف والمؤسسات المالية خلال الشهور الأولى من اندلاع أزمة الائتمان لأكثر من ١,٥ تريليون دولار وخسارة أسواق رأس المال العالمية أكثر من ١٨ تريليون دولار أو ما نسبته ٣٠% من قيمتها[٢٩].

وبشكل عام فقد اكتسبت المصارف الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي بعداً إضافياً وزخماً جديداً لاسيما وأنها كانت الأقل تأثراً بتداعيات هذه الأزمة.

وحالياً لا يستطيع أي منصف أن يغفل دور أدوات التمويل الإسلامي وأثرها البارز في الحياة الاقتصادية؛ حيث أصبحت المصارف الإسلامية من أهم الجهات التي تعمل على استقطاب المدخرات وتوجيهها للاستثمار في مشاريع تنموية[٣٠].

ومن هنا لا بد من دعوة المصارف الإسلامية إلى اغتنام الفرص التي أتاحتها هذه الأزمة من خلال انشاء بنوك استثمارية دولية تقدم للعالم رؤية جديدة ومواصلة التطوير والتحديث في أنشطتها الإسلامية والخدمية ومنتجاتها المالية لتقديم منهجا مبتكرا في ادارة الاصول واستثمار الاموال باسلوب يحقق رسالة الاقتصاد الإسلامي.

إن الصناعة المصرفية الإسلامية المتمثلة بشقيها النقدي والمالي لا زالت بنيتها التحتية رغم ما شهدته من تطورات ايجابية خلال السنوات الاخيرة غير قادرة بشكل كاف على تيسير وتأمين التدفقات المالية اللازمة للتنمية بالاحجام والكلف المناسبة. فغالبية بلدان المنطقة تواجه هذه الايام تحديات كبيرة ناجمة عن وجود فجوات تمويلية كبيرة تتطلب تامين المبالغ اللازمة لتمويل الاستثمارات وسد العجوزات في الموازين التجارية والحسابات الجارية وتغطية العجوزات السنوية في الموازنات العامة وكذلك تأمين احتياجات القطاع الخاص التمويلية لتمكينه من الاضطلاع بدوره المنشود في أخذ زمام المبادرة في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي في دول المنطقة.

لذلك لا بد من تقوية الصناعة المالية الإسلامية لذاتها لكي تستطيع المحافظة على نموها المتواصل واستغلال الأموال المتوفرة في المنطقة العربية والإسلامية، ولا بد من العمل على إيجاد البيئة المناسبة وتشجيع عمليات الاندماج لإنشاء مصارف إسلامية ذات رؤوس أموال ضخمة تستطيع منافسة البنوك التقليدية العملاقة ولتساهم مجتمعة في توفير التمويل اللازم لإحداث نقلة نوعية في اقتصادات دول المنطقة.

كما لا بد من التأكيد على ضرورة قيام القائمين على تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية إيلاء الموضاعات التالية الأهمية القصوى، وهذه الموضوعات هي: تخفيض تكلفة العمليات وتحسين نوعية الخدمات المقدمة، وحفاظ المصارف الإسلامية على عملائها وإتباع استراتيجيات للوصول إلى رضاهم الدائم، وانتهاج السياسات التي تعمل على استغلال الفرص المتاحة واتباع مبادىء الحاكمية الرشيدة وبناء جسور الثقة وتعزيزها مع المجتمعات المحلية وتخصيص المزيد من الاستثمارات في مجال التكنولوجيا، وتعميق مبادئ الشفافية والإفصاح بتبني أنظمة وبيانات

---

[٢٩] د. عبد الرزاق خليل ود. عادل عاشور، دور المصارف الإسلامية في دعم وتطوير أسواق رأس المال العربية، جامعة الأغواط.

[٣٠] حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، جامعة صنعاء ٢٠١٠.

ذات مصداقية عالية جنبا إلى جنب مع إنشاء أنظمة انذار مبكر وبناء أنظمة وهياكل فعالة لتقييم الأداء حتى تظل المصارف الإسلامية مواكبة للتطورات المتسارعة على الساحة المصرفية العالمية وقادرة على الحفاظ على موقع مرموق لها في هذه الساحة.

كما لا بد من الإشارة إلى ضرورة إيلاء الموارد البشرية العناية الفائقة بحيث تكون قادرة على تطوير منتجاها وضبطها بالضوابط الشرعية باعتبار أن هذه الموارد هي في طليعة الأصول التي تمتلكها المصارف الإسلامية، حيث أن هنالك نقص في الكفاءات المدربة والمؤهلة للعمل في المصارف الإسلامية وتطبيقاتها، كما أن اغلب هذه الكفاءات وان كانت ذات أداء عال وعقلية مميزة الا أن دراستها وخبراتها هي في مجال الصيرفة التقليدية، الأمر الذي قد يؤدي لجعل المنتجات والأدوات المستخدمة في المصارف الإسلامية قريبة إلى حد ما من المنتجات التقليدية أو تطبيقها بطريقة تؤدي إلى التشكيك بمصداقية الصيرفة الإسلامية وبشكل قد يؤدي إلى الحد من تطور هذه الصناعة بالشكل الذي نطمح إليه جميعا.

الأزمة المالية العالمية والاقتصاد الأردني:

لقد تأثر الاقتصاد الأردني كغيره من دول المنطقة بتداعيات الأزمة المالية العالمية التي قادت إلى التوسع في الإنفاق العام الذي بدوره ساهم بارتفاع عجز الموازنة إلى مستويات غير مسبوقة بلغت حوالي ١,٥ مليار دينار مع نهاية عام ٢٠٠٩. إن هذا العجز غير المسبوق بدوره أدى إلى ارتفاع حجم صافي الدين العام إلى حوالي ٩,٧ مليار دينار، كما ساهمت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية كذلك في انخفاض الصادرات بنسبة ١٩,٤% في عام ٢٠٠٩. مما دفع الحكومة الأردنية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات والقرارات التي من شأنها التخفيف من آثار الأزمة العالمية والتي هدفت إلى تحفيز وتشجيع النمو الاقتصادي من خلال أربعة محاور رئيسة تتمثل في جذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية وتفعيل دور القطاع الخاص ودعم المشاريع المنفذة وفق آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وزيادة درجات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني.

وفي هذا الشأن، فقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والقرارات التي كان لها انعكاس مباشر على تحفيز النمو الاقتصادي وذلك من خلال التركيز على النفقات ذات المردود والقيمة المضافة العالية. فعلى صعيد النفقات الرأسمالية، فقد تم رصد مخصصات للمشاريع الكبرى ذات الأولوية لكافة القطاعات. كما تضمنت الموازنة رصد مخصصات لعدد من المشاريع التي يتم تنفيذها بالشراكة مع القطاع الخاص. هذا بالإضافة إلى أنه تم الأخذ بعين الاعتبار توزيع النفقات الرأسمالية حسب المحافظات كخطوة تمهيدية لسير الحكومة نحو تطبيق نهج اللامركزية وتفعيل دور المحافظات في تحديد احتياجاتها التنموية. أما على صعيد النفقات الجارية فقد تم الأخذ بعين الاعتبار تحسين كفاءة الإنفاق الجاري وفاعليته وترشيد النفقات التشغيلية وعدم المساس بالرواتب والأجور واستمرار نموها الطبيعي[٣١].

كما قامت الحكومة باتخاذ عدة إجراءات تهدف إلى تنشيط الاقتصاد أهمها تخفيض ضريبة المبيعات على خدمات الايواء في الفنادق وإعفاء الشقق التي تبلغ مساحتها ١٢٠ م٢ من رسوم التسجيل، وإصدار قانون ضريبة الدخل وتعديل قانون ضريبة المبيعات بهدف تخفيف الأعباء عن المواطنين وعن قطاع الأعمال وحفز نمو النشاط

---

[٣١] بلاغ الموازنة لعام ٢٠١١.

الاقتصادي. كما تم البدء في عملية دمج الدوائر والمؤسسات التي تتشابه أعمالها كخطوة أساسية لضبط النفقات ولإضفاء مزيد من الرشاقة على الجهاز الحكومي والتخلص من التشعبات أو التداخلات غير الضرورية في عمل بعض المؤسسات. كما تم مؤخرا إعفاء أرباح الصادرات من ضريبة الدخل لتهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة والمحفزة للاستثمارات وتشجيع الشركات الأردنية على تصدير السلع والخدمات للأسواق العالمية لما في ذلك من آثار ايجابية على الاقتصاد الوطني[٣٢].

النتائج والتوصيات:

أثبتت الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة الحاجة الملحة للتعاون الإقليمي. فبعد تريليونات الدولارات التي تم ضخها في أسواق رأس المال العالمية والإجراءات التي تم اتخاذها، تحسنت التوقعات بالنسبة للاقتصاد العالمي ولكن ببطء. حيث شهدت الاقتصاديات الناشئة انتعاشا أكثر صلابة من الدول الصناعية.

وفي جميع الأحوال فان التحدي الأكبر الذي سيواجه الدول العربية في المرحلة القادمة ليس فقط الخروج من هذه الأزمة بأقل الأضرار الممكنة بل أيضا قدرتها على الاستفادة من الانتعاش الاقتصادي العالمي المرتقب والاستمرار في تحقيق معدلات نمو مرتفعة والمحافظة عليه في ظل العولمة والتغيرات الاقتصادية والسياسية المتسارعة. الأمر الذي يستدعي اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير التي تتعلق بسبل مواجهة التحديات التي تواجه اقتصاديات دولنا، منها:

❖ تبني سياسات اقتصادية كلية لا تعتمد على البيئة أو الظروف المحلية فحسب بل تأخذ بالاعتبار انعكاسات وآثار التطورات الاقتصادية والمالية الإقليمية والعالمية.

❖ تطوير وتحديث الأدوات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية خصوصاً صناديق الاستثمار باعتبارها أداة مالية مقبولة شرعاً ووعاء استثماري جديد له تأثير كبير في جذب المدخرات وتوظيف السيولة الفائضة لديها وتقليل المخاطر.

❖ إزالة كافة المعيقات أمام حركة التجارة البينية سواءاً كانت تتعلق بالنقل أو القيود الإدارية والجمركية.

❖ تأمين مصادر التمويل اللازمة لإنشاء مشاريع مشتركة من خلال صناديق التمويل القائمة أو صناديق جديدة يتم إنشاؤها لهذه الغاية وذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج وتعزيز الميزة النسبية للقطاعات المختلفة في دول الحوض.

❖ ضرورة تعميق أسواق المال وتحديداً في الدول العربية وذلك بهدف حشد الموارد المالية طويلة الأجل وجذب رؤوس الأموال علاوة على تشجيع تدفق رؤوس الأموال إلى المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، لا بد من إسهام هذه الأسواق بتوجيه الموارد المحلية والعربية والأجنبية نحو أكثر الاستثمارات إنتاجية وكفاءة، وكذلك تمويل فرص جديدة للابتكار والتطور التقني وتعزيز الرقابة على أداء الشركات المساهمة العامة.

❖ على الرغم من أهمية الإجراءات التي تتخذها الحكومات لترسيخ المقومات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز عناصر الاستقرار المالي والنقدي، وعقد الاتفاقيات الاقتصادية الدولية الهادفة إلى الانفتاح على الأسواق الدولية والاندماج مع الاقتصاد العالمي، وإصلاح القطاع العام، وتقليص الإجراءات

---

[٣٢] البرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي، جريدة الرأي، حزيران ٢٠١٠.

البيروقراطية، وتهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة، إلا أن هذه الإجراءات لا تكفي لتحقيق معدلات نمو مستدامة في دول منطقتنا ما لم يكن هنالك شراكة حقيقية مع القطاع الخاص. فالقطاع الخاص يتمتع بإمكانات كبيرة سواء من حيث التنظيم والإدارة أو من حيث قدرته على توظيف عناصر المعرفة في العملية الإنتاجية بالإضافة إلى قدرته على تدبير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع المعززة لعملية التنمية. ولا بد من التأكيد على أهمية استغلال هذه الإمكانيات وتوظيفها لمواجهة التحديات الاقتصادية الرئيسية في اقتصاديات معظم دولنا والتي من أبرزها تحديات الفقر والبطالة وضعف الإنتاجية.

❖ ولتحقيق ذلك لا بد من فتح وتفعيل قنوات الاتصال بين رجال الأعمال وتقديم كافة التسهيلات لهم ومنحهم عناية فائقة من قبل حكوماتنا لحفزهم على توجيه استثماراتهم إلى المنطقة وإقامة المشاريع المشتركة.

❖ التأكيد على ضرورة إيلاء الجانب الرقابي للأجهزة المصرفية الأهمية الفائقة، ولا بد من الاستفادة من الأخطاء والثغرات التي وقعت بها الجهات الرقابية العالمية، إذ أثبتت التجربة على أن الأزمة المالية التي يعيشها العالم اليوم نابعة بشكل أساسي عن ضعف الرقابة.